

The Theories of The Balance
- of - Payments Equilibrium.

نظريات توازن
ميزان المدفوعات

الفصل الثالث

أسباب إختلال ميزان المدفوعات

١.٢ . أنواع الإختلال فى ميزان المدفوعات :

أظهر لنا التحليل الذى عرضناه فى الباب السادس من الكتاب الأول - وعلى وجه خاص ذلك الذى عرضناه فى الفصل الثانى عشر - أن كلا من التوازن الحسابى والتوازن الإقتصادى لميزان المدفوعات ليس شيئاً واحداً . فبينما ينصرف التوازن الحسابى لميزان المدفوعات إلى أن متحصلات الدولة من الصرف الأجنبى تتعادل بحكم طبيعة الأشياء - أى وفقاً لقاعدة القيد المزدوج - مع مدفوعاتها من الصرف الأجنبى خلال أى فترة من الزمن ، نجد - على العكس من ذلك - أن التوازن الإقتصادى لهذا الميزان يركز النظر على بنود معينة دون غيرها ، ويجعل من تلك البنود المحور الإرتكازى للقطع فى ماهية التوازن الإقتصادى الخارجى External Economic Equilibrium ، وهو الإصطلاح الذى يشير إلى توازن ميزان المدفوعات من الناحية الإقتصادية ، ويميزه بالتالى عن التوازن الإقتصادى الداخلى Internal Economic Equilibrium .

رأينا كذلك أهمية التفرقة بين كل من ميزان المدفوعات الحسابى ، وميزان

المدفوعات السوقى : فالأول يركز النظر على تدوين المعاملات الإقتصادية التى تتم بين المقيمين وغير المقيمين فى دولة ما خلال فترة زمنية معينة ، فى حين أن الثانى يعطى إهتمامه لتدوين هذه المعاملات فى لحظة معينة - ولتكن اللحظة الجارية - ، وهو ما جعلنا نربطه بحالة التوازن فى سوق الصرف الأجنبى . ويطلق على ميزان المدفوعات بالمفهوم الثانى أيضاً «ميزان المدفوعات السوقى المستقل» - Of - Autonomous Market Balance Payments الذى يناظر التوازن الإقتصادى لميزان المدفوعات بصفه عامة . لهذا فإن التوازن أوعدم التوازن فى ميزان المدفوعات السوقى المستقل يقابل التوازن أوعدم التوازن المستقل فى سوق الصرف الأجنبى .

وفى هذا الخصوص فلقد جرت العادة على التفرقة بين الأنواع التالية لإختلالات ميزان المدفوعات (1) :

○ الإختلال العارض أو العشوائى Random Disequilibrium ، وهو ذلك النوع من الإختلال الذى ينتاب التوازن الإقتصادى الخارجى للدولة ، ويحدث نتيجة لظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الأفات الزراعية التى تصيب المحاصيل الزراعية ، وتلك الكوارث المصاحبة للحروب والزلازل التى تؤدى بحياة كثير من البشر والحيوانات ، وتهدم المنازل والمصانع والمنشآت الحيوية بالدولة . ويتصف هذا النوع من الإختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه .

○ الأختلال الموسمى ، وهو نوع من التقلبات قصيرة الأجل - Short Term Fluctuations التى تصيب ميزان المدفوعات لفترات زمنية أقل من سنة . وينشأ هذا النوع من الإختلال فى مجموعة الدول الآخذة فى النمو على

(1) راجع فى هذا الشأن :

- محمد لبيب شقير ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ص ٢٢٢ - ٢٢٥ .

- العشرى حسين درويش ، التجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٢ - ١٢٥ .

وجه خاص لإعتمادها على تصدير الحاصلات الزراعية ، وهى أنواع من الصادرات لا تتحقق إلا فى فترة زمنية معينة خلال السنة . ومن الناحية النظرية البحتة ، فإنه يمكن أن نتصور أن هذا النوع من الإختلال يتم إزالته على مدار السنة محل الدراسة على أن زيادة الصادرات فى فترة معينة يمكن أن تعوض نقصانها فى فترة أخرى من السنة .

○ الإختلال الدورى Cyclical Disequilibrium ، وهو ذلك النوع من الإختلالات الناشئة عن التقلبات الدورية Cyclical Fluctuations التى تتعرض لها دول إقتصاديات السوق . وتقوم التجارة الخارجية بنقل هذه التقلبات من دولة إلى دولة أخرى . وتفصيلات ذلك أن مضمون الرواج الإقتصادى الذى تشهده إحدى دول إقتصاديات السوق هو زيادة طلبها على الواردات من العالم الخارجى ، وهذا يؤدي إلى زيادة مستويات الإنتاج والتوظيف فى تلك الدول الأخرى المصدرة . والعكس صحيح فى حالة الكساد الإقتصادى حيث تشهد هذه الدولة إنخفاضا فى طلبها على الواردات من العالم الخارجى ، وبالتالي إحداث آثار إنكماشية فى إقتصاديات الدول الأخرى المصدرة . غير أنه لما كانت مراحل الدورة الإقتصادية المعروفة لا تحدث فى وقت واحد فى كل الدول أطراف الإقتصاد العالمى ، كما أنها لا تتم بنفس الدرجة ، فضلاً عن تفاوت درجة مرونة الصادرات والواردات ، فإن الآثار المنطقية لكل ذلك تتلخص فى إحداث آثار متفاوتة على موازين مدفوعات مختلف الدول ، وبالتالي إختلال هذه الموازين .

○ الإختلال الهيكلى Structural Disequilibrium ، وهو النوع من الإختلال الذى يرتبط بهياكل الإنتاج والدخل والتوظيف للإقتصاد القومى محل الدراسة . فهذا الإختلال يظل طاقياً على هيكل ميزان المدفوعات إلى أن يحدث التغيير الهيكلى المطلوب فى قطاعات الإقتصاد القومى بالشكل الذى يرفع من بنود المتحصلات المستقلة لميزان المدفوعات على نحو يغطى المدفوعات المستقلة للدولة محل الدراسة . ويطلق على هذا النوع من الإختلال

أيضاً مصطلح «الإختلال المزمّن» Chronic Disequilibrium لميزان المدفوعات ، والذي يعود إلى مجموعة من التقلبات الهيكلية طويلة الأجل Long - Term Structural Disequilibrium . ويمكن إرجاع هذا النوع من الإختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات إلى أحد - أوبعض أوكل - العوامل التالية :

●● تغيير هيكل الطلب الخارجى وتحوله إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر . ومن الأمثلة الحية على ذلك ما سجله الإقتصاد العالمى من تحول الطلب الدولى من الفحم إلى البترول ، ومن الألياف الطبيعية إلى الألياف الصناعية .

●● التغييرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة ، والتي تؤدي بالتالى إلى إختلاف المزايا النسبية المكتسبة بين الدول . فالتطورات التكنولوجية من شأنها أن تؤدي إلى إكتساب إحدى الدول لمزايا الطلب الخارجى على صادراتها من تلك المنتجات ، وهذا ما يؤدي إلى حدوث إختلال فى ميزان المدفوعات .

●● إرتفاع مستويات الدخل لإحدى الدول كما هو الحادث فى الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك ، الأمر الذى يرفع من طلبها الخارجى على الواردات ، وهذا يؤدي بدوره إلى حدوث إختلال فى ميزان المدفوعات .

●● حدوث تغيير فى الأصول التي تمتلكها إحدى الدول فى العالم الخارجى ، الأمر الذى يصحبه تغير العائد الذى تحصل عليه الدولة من العالم الخارجى ، وبالتالي حدوث إختلال فى ميزان المدفوعات ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك إيران أثناء حكم الشاه .

ويوحى إلينا التحليل المتقدم بتنوع الأسباب المؤدية إلى إختلال ميزان المدفوعات . وعلى الرغم من ذلك فإنه من السهل إستنتاج العوامل المختلفة المؤدية إلى إختلال ميزان المدفوعات من الوجة الإقتصادية . وبصفة عامة

يمكن القول بوجود علاقة دالية واضحة بين حجم التجارة الخارجية ،
والعوامل التالية :

● تغير المستوى العام للأسعار المحلية والعالمية فى حالة قاعدة
الذهب الدولية .

● تغير معدلات الصرف الأجنبى فى حالة إتباع العالم لقاعدة
التعويم المدار Managed Floating System .

● تغيرات مستويات الدخل المحلية والعالمية .

● التغيرات فى الأرصدة النقدية للدولة Money Stock .

● القيود الجمركية وغير الجمركية على الصادرات والواردات .

ونحاول فيما يلى تحليل آثار هذه التغيرات المختلفة على أوضاع التوازن
الإقتصادى لميزان المدفوعات (١) :

٢.٣ . تغير مستويات الأسعار المحلية والعالمية :

جرت العادة على التفرقة بين تغيرات الأسعار المحلية National Price
Changes ، وتغيرات الأسعار العالمية International Price Changes
عند الحديث عن تغيرات الأسعار كأحد العوامل المسببة للإختلال فى ميزان
المدفوعات .

وفىما يتعلق بأثر تغيرات الأسعار المحلية على ميزان المدفوعات فإنه يمكن
القول إن حالات التضخم Inflation والإنكماش Depression التى
يتعرض لها الإقتصاد القومى لإحدى الدول من شأنه أن يحدث أثراً مناظرة

(١) - لمزيد من التفاصيل راجع الكتب والمصادر التالية :

- سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٠ - ٢٥٢ .
- فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٢ - ٢١٨ .

- M . Friedman, Essays in Positive Economics, The University of Chicago
Press, Chicago - London , 1953 , PP. 767 - 172 .

- R.M. Stern, The Balance - of - Puyments : Theory and Economic Policy,
The Macmillan Press LTD, London 1973, PP. 93 - 95 .

على كل من الطلب العالمى على الصادرات الوطنية والطلب الوطنى على الواردات الأجنبية . ومضمون ذلك هو أنه فى حالة إرتفاع الأسعار داخلياً فإن المنتجات الوطنية تصبح أسعارها مرتفعة نسبياً من وجهة نظر المستهلك الأجنبى ، الأمر الذى ينعكس فى إنخفاض الطلب الخارجى على المنتجات الوطنية .

وفى الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطنى ، الأمر الذى ينعكس فى زيادة الطلب الوطنى على المنتجات ، وبالتالي زيادة قيمة الواردات . وعلى العكس من ذلك نجد أن الموجات الإنكماشية تؤدى إلى إنخفاض مستويات الأسعار المحلية ، وبالتالي تصبح المنتجات الوطنية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الأجنبى ، وغالية الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطنى ، ويؤدى ذلك بالتالى إلى إرتفاع الطلب العالمى على المنتجات الوطنية ، وانخفاض الطلب الوطنى على المنتجات الأجنبية . معنى ذلك أن الموجات التضخمية تؤدى إلى انخفاض قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات ، وأن الموجات الإنكماشية تساهم فى زيادة قيمة الصادرات وإنخفاض قيمة الواردات .

وفيما يتعلق بتغير مستويات الأسعار العالمية وانعكاساتها على إختلال موازين مدفوعات الدول المشتركة فى التبادل الدولى ، فإنه يمكن القول إن ذلك يرتبط بظاهرة « تدويل التضخم »^(١) . فلقد كان التضخم يعتبر حتى نهاية عقد الستينات ظاهرة محلية تصيب فى المقام الأول الدولة التى نشأت فيها . فلقد تعرضت كثير من دول العالم فى وقت واحد منذ نهاية الستينات لمعدلات متزايدة فى الأسعار ، ويطلق على هذه الظاهرة أحياناً إصطلاح « التضخم المتزامن » Coincidental Inflation . والأصل فى نشوء هذه الظاهرة هو إتباع عدد من الدول منفردة وبمحض الصدفة لسياسات

(١) - راجع فى هذا الخصوص : -
جون هـدسون ، مارك فرنر ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره ،
ص ص ٢٦٥ - ٢٦٩ .

تضخمية، أو استجابة للضغوط الإجتماعية والسياسية داخل هذه الدول . فلقد إلتزمت غالبية الدول الصناعية المتقدمة بهدف تحقيق مستويات التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ، وهو مادفعها إلى إنتهاج سياسات نقدية ومالية توسعية لتحقيق هذا الهدف . يضاف إلى ذلك إرتفاع الأسعار العالمية لكثير من السلع الغذائية والمنتجات الأولية ، وعلى الأخص إرتفاع أسعار النفط بعد أحداث أكتوبر عام ١٩٧٣ . ولقد ساهمت هذه الزيادة فى أسعار المنتجات النفطية فى إرتفاع أسعار المنتجات الصناعية المعتمدة على الطاقة البترولية كمدخلات فى العملية الإنتاجية بطريق مباشر أوغير مباشر . ومما لاشك فيه أن هذه الزيادات العالمية فى أسعار المواد الغذائية والوقود العالمى قد ساهم فى حدوث خلل فى موازين مدفوعات كثير من دول العالم خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات .

ويرتكز التحليل المتقدم لأثر تغيرات الأسعار على ميزان المدفوعات على التفسير الذى تقدمه نظرية كمية النقود سواء فى صورتها الكلاسيكية - كما عبر عنها إيرفنج فيشر Irving Fisher - فى صورة معادلة المبادلة ، أو فى صورتها النيو كلاسيكية - كما صاغتها مدرسة كمبردج - فى صورة معادلة الأرصدة النقدية Cash Balance Approach - ، والتي عرفت بصياغة كمبردج Cambridge Version ^(١) . وتنصرف هذه النظرية فى صورتها الكلاسيكية أو النيو كلاسيكية إلى أن التغير فى كمية النقود المتداولة يعد بمثابة العامل الرئيسى المحدد لتغير مستوى الأسعار . ويفترض هذا التحليل أيضاً أن قاعدة الذهب الدولية هى التى تحدد الكيفية التى تصاغ من خلالها علاقات أسعار الصرف بين العملات المختلفة . ومن المعروف أن هذه القاعدة تفترض الثبات النسبى لأسعار الصرف من خلال قواعد اللعبة التى تحدد المنطقة التى تتحرك فيها هذه الأسعار ، والتي أطلقنا عليها « منطقة التحكيم أو المراجعة » Arbitrage Area .

(١) - لمزيد من التفاصيل راجع :
- سهير محمود معتوق ، النظريات والسياسات النقدية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ص ٢٣ - ٢٧ .

خلاصة القول إذن أن تغيرات الأسعار المحلية والدولية تؤدي بطريقة تلقائية Automatically إلى إختلال ميزان المدفوعات عن طريق تغيير الأسعار النسبية لقيم الصادرات والواردات . ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تعرض ميزان مدفوعات الدولة إلى حالة من العجز أو الفائض حسب إتجاه تحرك هذه الأسعار .

٣.٣ . تغيير سعر الصرف :

تعتبر تغيرات سعر الصرف Changes in Exchange Rates عاملاً ثانياً هاماً في إحداث الإختلالات المعروفة في موازين مدفوعات الدول المختلفة . وفي هذا الخصوص يتم أيضاً التفرقة بين تغيرات أسعار الصرف المرنة أو الحرة Flexible Exchange Rates من ناحية ، والتغيرات الناشئة عن تقويم العملة بأعلى من قيمتها Over - Valuation ، أو تقويم العملة بأقل من قيمتها Under - Valuation من ناحية أخرى .

وإذا تناولنا التغيرات في سعر الصرف في إطار نظام سعر الصرف الحر في شكله الكلاسيكي المعروف ، أو في صورته الحديثة التي تأخذ شكل «نظام التعويم المدار» Managed Floating System فإنه يمكن القول أن تقلبات سعر الصرف إرتفاعاً أو إنخفاضاً من شأنه أن يؤدي إلى إختلالات مناظرة في ميزان المدفوعات : ففي حالة إرتفاع سعر الصرف (إنخفاض قيمة العملة الوطنية) ، فإن معنى ذلك أن وحدة النقد الأجنبية يتم إستبدالها بعدد أكبر من وحدات النقد المحلية ، وهذا يؤدي بدوره إلى جعل المنتجات الوطنية أرخص نسبياً في نظر المستهلك الأجنبي ، ويجعل السلع الأجنبية في نظر المستهلك الوطنى أغلى نسبياً نظراً لزيادة المطلوب من وحدات النقد المحلية للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي . ومحصلة كل ذلك هو إرتفاع قيمة الصادرات لزيادة الطلب العالمى عليها ، وإنخفاض قيمة الواردات لإنخفاض الطلب الوطنى عليها . والعكس بالعكس في حالة

إنخفاض سعر الصرف (إرتفاع قيمة العملة الوطنية) حيث تصبح المنتجات الوطنية غالية الثمن فى نظر المستهلك الأجنبى ، وتصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطنى ، فتزداد قيمة الواردات وتنخفض قيمة الصادرات .

أما إذا إنتقلنا إلى التغييرات الرسمية Official Changes ، فقد تعتمد السلطات النقدية إلى تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته (تقويم العملة الوطنية بأقل من حقيقتها) أو تقييم سعر الصرف بأقل من قيمتها (أى تقويم العملة الوطنية بأعلى من حقيقتها) .

وفى الحالة الأولى ترغب الدولة فى جعل عملتها الوطنية رخيصة فى سوق الصرف الأجنبى ، أما فى الحالة الثانية فتهدف الدولة إلى جعل عملتها الوطنية غالية فى هذا السوق . وتكون النتيجة المنطقية المصاحبة لهذه التقويمات المصطنعة لقيمة العملة الوطنية أثارا مناظرة على حالة التوازن فى ميزان المدفوعات . فإذا رغبت الدولة فى زيادة قيمة الصادرات وتخفيض قيمة الواردات فإنها تلجأ إلى تقويم عملتها بأقل من قيمتها لتجعل عملتها الوطنية رخيصة نسبياً عند إستبدال العملات الأجنبية بها من وجهة نظر الطلب العالمى على المنتجات الوطنية ، وغالية نسبياً عند إستبدال العملات الأجنبية بها من وجهة نظر الطلب الوطنى على السلع الأجنبية . ويؤدى هذا الوضع إلى تنشيط الطلب الخارجى على المنتجات الوطنية فى الأسواق العالمية (زيادة الصادرات) ، كما يحدث إنكماشاً فى الطلب الوطنى على المنتجات الأجنبية (إنخفاضاً فى الواردات) . وعلى العكس من ذلك إذا رغبت الدولة فى تقليص حجم صادراتها وتنشيط حجم وارداتها فإنها تختار الطريق العكسى حيث تقوم عملتها الوطنية بأعلى من قيمتها رغبة منها فى الحد من زيادة الصادرات وتشجيع الواردات . فالعملة الوطنية سوف تصبح غالية نسبياً من وجهة نظر المستهلك الأجنبى عند إستبدال وحدات النقد الأجنبية بها فى سوق الصرف الأجنبى ، ورخيصة نسبياً من وجهة نظر

المستهلك الوطنى عند إستبدال وحدات النقد الأجنبى بها ، فينخفض الطلب الخارجى على المنتجات الوطنية (إنخفاض قيمة الصادرات) ، ويزداد الطلب الوطنى على المنتجات الأجنبية (إرتفاع قيمة الواردات) .

ومن أمثلة الحالات التى تم فيها تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته (تقويم العملة الوطنية بأقل من قيمتها) هى حالة الدويتش مارك Die Deutsche Mark فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية . فلقد اتضح فيما بعد أنه قد تم تحديد سعر الصرف الألمانى عند فترة تبين فيما بعد أنها كانت أعلى (أى قيمة للمارك الألمانى أقل) مما يتفق مع إمكانات الإنتاج الألمانى عام ١٩٨٤ . ولقد ساهم هذا الوضع فى ظهور منتجات الصناعة الألمانية رخيصة نسبياً من وجهة نظر العالم الخارجى ، كما بدأ إنتاج العالم الخارجى أعلى فى نظر المستهلك الألمانى . وترتب على ذلك حدوث زيادة فى الصادرات الألمانية ، وإنخفاض فى الواردات الألمانية من العالم الخارجى . وحقق ميزان المدفوعات الألمانى نتيجة لذلك فائضاً ظل يتراكم عاما بعد الآخر . وإضطرت ألمانيا - الشق الإتحادى - فى نهاية الأمر إلى رفع قيمة عملتها الخارجية فى مارس عام ١٩٦١ بحوالى ٥٪، ثم إلى تعويم المارك الألمانى فى عام ١٩٧١ .

ومن الأمثلة على الحالات التى تقرر فيها قيمة للعملة الوطنية أعلى من قيمتها الحقيقية (إنخفاض سعر الصرف عن المعدل الحقيقى له) حالة الجنيه الإسترلينى عند تحديد قيمته عام ١٩٢٥ بعد عودة إنجلترا إلى قاعدة الذهب عند حد التعادل الذهبى الذى كان سائداً قبل الحرب العالمية الأولى . فلقد تبين بعد ذلك أن هذه القيمة التى تقررت للجنيه الإسترلينى كانت أعلى مما يتفق ومستوى الأسعار المحلية داخل الإقتصاد البريطانى فى ذلك الوقت. ولقد قرر الخبراء أن المغالاة فى قيمة الجنيه الإسترلينى بلغت ٨٠٪ فى عام ١٩٢٥ ، وهو الأمر الذى سبب الكثير من الصعوبات والعقبات أمام صناعات التصدير الإنجليزية لغلو منتجاتها من وجهة نظر المستهلك

الأجنبي-. وفى الوقت نفسه أصبحت السلع المستوردة أرخص نسبياً من وجهة نظر المستهلك البريطانى . ولقد كان من نتاج هذا الوضع نقصان الصادرات البريطانية وزيادة الواردات البريطانية ، مما إضطر المملكة المتحدة فى نهاية الأمر إلى الخروج عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١ .

وفى حقيقة الأمر فإن هناك تشابها بين كل من تغيرات أسعار الصرف المرنة والتغيرات الرسمية فى أسعار الصرف على هيكل التجارة السلعية ، وهى تلك التجارة التى يتألف منها ميزان التجارة المنظور للإقتصاد القومى محل الدراسة . غير أن الأمر يختلف عندما يتعلق الأمر بأثر هذه التغيرات فى أسعار الصرف على معاملات المضاربة Speculative Transactions . فتغيرات أسعار الصرف المرنة تؤدى إلى تنشيط حركات المضاربة ، فى حين نجد أن التغيرات الجامدة Rigid Changes فى أسعار الصرف تفوق تحركات الأموال ، وبالتالي ضعف حركات المضاربة فى التأثير على ميزان المدفوعات .

٤.٣ . تغيرات مستوي الدخل :

من العوامل المؤدية إلى إختلال ميزان المدفوعات للإقتصاد القومى محل الدراسة هو التغيرات التى تحدث فى الدخل Income Changes . فزيادة مستويات الدخل فى الدولة قيد البحث تعقبها زيادة فى إنفاقها على الواردات ، كما أن إنخفاض مستويات دخولها يؤدى إلى إنخفاض إنفاقها على الواردات . وبطريقة مشابهة يمكن القول إن زيادة مستويات دخول الدول الأخرى يؤدى إلى زيادة الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة ، كما أن إنخفاض هذه الدخل يؤدى إلى نتائج عكسية .

ومن أبرز الأمثلة على ذلك الزيادة التى حدثت فى دخول الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك نتيجة لإرتفاع أسعار البترول بعد أكتوبر عام ١٩٧٣ .

فلقد كان من جراء ذلك زيادة الطلب الوطنى لهذه الدول على السلع الأجنبية مما أدى إلى زيادة وارداتها بمعدلات عالية . منها أيضاً زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج إبتداء من عام ١٩٧٤ بعد تبني الدولة لسياسة الإنفتاح الإقتصادي ، وما ترتب عليها من زيادة الواردات من العالم الخارجى . فلقد ساهمت هذه التحويلات فى إختلال ميزان المدفوعات المصرى إختلالاً بالعجز ، نظراً لإتجاه جانب كبير من هذه التدفقات النقدية لشراء المنتجات الأجنبية التى يحتاج إليها السوق المصرى والصناعة المصرية .

٥.٣ . تغيرات الأرصدة النقدية :

تقتصر العوامل الثلاثة السابقة على إحداث إختلال فى ميزان المدفوعات من خلال التأثير على حركة الميزان التجارى ، وما يرتبط بها من التأثير على القدرة التنافسية للصادرات الوطنية فى مواجهة المنتجات العالمية . وبجانب هذه العوامل يمكن الإشارة إلى عامل رابع يتعلق بالتغيرات التى تحدث فى الأرصدة النقدية أو الاحتياطيات الدولية Monetary Reserves . فلقد سبقت الإشارة فى الفصل الثانى عشر من الكتاب الأول إلى إنها تتكون من الذهب والصرف الأجنبى وحقوق السحب الخاصة . بل إنه يمكن إضافة حركات رموس الأموال قصيرة الأجل لتشابهها فى الطبيعة مع هذه الأرصدة النقدية .

فقد تتعرض هذه الأرصدة النقدية للنقصان أمام إشتداد حركات المضاربة فى سوق الصرف الأجنبى على تخفيض قيمة العملة الوطنية فى مواجهة قيم العملات الأجنبية . وفى هذه الحالة يضطر البنك المركزى إلى الدخول - بهدف حماية قيمة العملة الوطنية - إلى بيع العملات الأجنبية ، وبالتالي سحب جانب من عرض النقود الوطنية المتداولة فى الأسواق العالمية . وفى هذه الحالة تخرج الإحتياطيات النقدية إلى العالم الخارجى ، وهذا يؤدى إلى حدوث إختلال فى ميزان التحويلات الرأسمالية (إختلال بالعجز) . والعكس

صحيح فى حالة إضطرار الدولة لسحب جانب من عرض العملات الأجنبية لإقبال المضاربين على شراء العملة الوطنية مقابل عرض العملات الأجنبية . ويهدف هذا الإجراء إلى الرغبة فى عدم ترك مصير العملة الوطنية لحركات المضاربة بشكل يودى إلى المبالغة فى إرتفاع قيمتها الوطنية ، وبالتالي إلى التأثير سلبا على القدرة التنافسية للصادرات الوطنية ، وفى هذه الحالة تزداد الأرصدة النقدية المتاحة لدى الدولة .

يضاف إلى ذلك ما قد تتعرض له رء وس الأموال الوطنية من تحركات قصيرة الأجل هربا من عدم الإستقرار السياسى أو الخوف من إنتشار الحروب فى المنطقة التى يقع فيها الإقتصاد القومى قيد البحث . وفى هذه الحالة أيضاً تواجه الدولة تياراً من التدفقات الرأسمالية إلى خارج الدولة ، وبالتالي نقصان مالديها من أرصدة نقدية . وتعرف هذه الحالة الأخيرة بتحركات « رء وس الأموال الساخنة » Hot Money . كما إنتشرت حديثاً ظاهرة حركات رء وس الأموال العكسية ، أى الهاربة إلى خارج الحدود القومية للدولة محل الدراسة لعدم ملائمة المناخ الإستثمارى لعدد كبير من الدول الآخذة فى النمو . وفى هذه الحالة تتعرض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية للنقصان المستمر بسبب هذه الهجرة الخارجية لرؤوس الأموال الوطنية .

٦.٣ . التغييرات فى مستوى الحماية الجمركية وغير الجمركية:

تساهم الإتجاهات الحمائية إلى حدوث إختلال فى ميزان المدفوعات للدولة محل الدراسة . فقد تضطر الدولة إلى فرض القيود الجمركية وغير الجمركية Tariff and Non - Tariff Restrictions لحماية صناعاتها الوليدة من جراء المنافسة العالمية ، أو رغبة فى تحقيق جانب من الحماية للصناعات الحساسة Sensitive Industries التى تعاني من مشكلات

منافسة عالمية ، وتعرضها بالتالى لمشكلات تسريح العمالة بها . بل وقد تضطر الدولة إلى تقييد وارداتها من بعض المنتجات لحماية القطاع الزراعى لتحقيق مكاسب إنتخابية كما هو الحال فى حالة السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الاقتصادية الأوربية EEC . وفى جميع هذه الحالات تلجأ الدولة إلى إستخدام القيود الجمركية وغير الجمركية بدرجات متفاوتة لتحقيق الحماية المطلوبة للصناعة أو القطاع الذى ترغب الدولة فى توفير الحماية التجارية له.

وتساهم هذه الإتجاهات الحمائية فى إحداث خلل فى ميزان المدفوعات من خلال إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية Resource Re- allocation ، وبالتالي توجيه الموارد من مصادر إنتاجية أقل تكلفة إلى مصادر إنتاجية أعلى تكلفة . ويؤدى هذا الوضع الأخير إلى قيام الدولة بالإنتاج وفقاً لإعتبارات أخرى غير تلك التى تملئها إعتبارات قانون الميزة أو النفقة النسبية. فالدولة هنا لا تتخصص فى إنتاج السلعة التى تتمتع فيها بميزة نسبية ، وإنما فى إنتاج تلك السلع الخاضعة لمظلة الحماية التى قد تمتد إلى الحظر الكامل لإستيراد السلع الشبيهة كما هو الحال فى الإقتصاد المصرى. وأمام هذا الوضع لا يجد المنتج نفسه مضطراً إلى تحسين مستويات الجودة الإنتاجية لمنتجاته التى يرغب فى تسويقها عالمياً ، وبالتالي تدهور قدرته التنافسية فى الأسواق العالمية ، وهو ما يعنى إنخفاض الطلب العالمى على المنتجات الوطنية للإقتصاد القومى قيد البحث .

من هنا نجد أن تعاضم الإتجاهات الحمائية فى عالمنا المعاصر بحجة توفير الحماية لجانب من الصناعات والقطاعات الوطنية فى الأسواق العالمية، وبالتالي إلى ضالة القدرة التنافسية للصادرات الوطنية ، مع ظهور طلب محبوس على الواردات من السلع الأجنبية يظل يتفاقم إلى أن تضطر الدولة معه إلى تخفيف القيود على هذه السلع المستوردة لكسب الرأى العام فى بعض الأحيان ، أو لإشباع حاجة السوق المحلى من بعض المنتجات التى

يتعطش لدخولها إليه من العالم الخارجى . وتدل تجربة الكثير من الدول الآخذة فى النمو - ومن بينها مصر - إلى مصداقية هذه النتيجة حيث تفاقم العجز فى موازين مدفوعاتها على الرغم من تصاعد الإتجاهات الحمائية داخل هذه الدول .

وبالإضافة إلى هذه العوامل الخمسة السابقة توجد طائفة أخرى من العوامل التى تشارك فى إحداث الإختلالات التى نشهدها فى موازين مدفوعات الدول المكونة للإقتصاد العالمى . ومن بين هذه العوامل ما يحدث خلال فترات زمنية متباعدة ، وهو ما يجعلنا نعتبرها فى عداد العوامل الثابتة فى الأجل القصير والتى لا تتغير بشكل واضح وملموس إلا فى الأجل الطويل ومن بين هذه العوامل مايلى :

● تغير عدد وتفضيلات المستهلكين الأجانب ، وما يرتبط بها من زيادة الطلب على الصادرات الوطنية للدولة قيد البحث .

● تغير المستوى التكنولوجى ، وما يرتبط بها من التوصل إلى إنتاج قائم ولكن بنفقات إنتاجية أقل ، أو إنتاج سلعة موجودة بنفس مستويات النفقة ولكن بمستويات جودة أعلى .

وعلى صعيد الدول الآخذة فى النمو فإنه يمكن إضافة عامل آخر يسبب إختلالاً فى موازين مدفوعاتها . ويتمثل هذا العامل فى إحتياجات التنمية الإقتصادية بهذه الدول من واردات «سلع التنمية» Development Goods ، وهى مجموعة السلع الإنتاجية والوسيلة والمواد الغذائية اللازمة لضمان إستمرار دوران دولاب العملية الإنتاجية بخطوات وثابة إلى الأمام. وتستمر هذه الزيادة فى واردات سلع التنمية لفترة زمنية طويلة نسبياً ، ويتم تمويلها عن طريق قروض طويلة الأجل متعاقد عليها مقدماً . بل إنه فى أحيان كثيرة تضطر الدولة لتمويل وارداتها من بعض مكونات سلع التنمية من خلال بنود المعاملات الإقتصادية التعويضية أو التابعة أو الموازنة المعروفة بميزان المدفوعات ، نظراً لعدم توافر القدر الكافى من الحصيلة الذاتية من

الصرف الأجنبي التي تمكن هذه الدول من تغطية الطلب على الصرف الأجنبي الناشء عن وارداتها من سلع التنمية . وتؤدي الزيادات المطردة في واردات الدول الآخذة في النمو من سلع التنمية إلى زيادة عبء المديونية الخارجية ، وبالتالي إلى زيادة حدة الإختلالات الهيكلية في موازين مدفوعات هذه الدول . ويظهر لنا هذا الوضع الأخير أسباب تفاقم وتفجر مشكلة المديونية الخارجية للدول الآخذة في النمو في عقد الثمانينات بحيث أصبحت تتجاوز ١.٤ تريليون دولار في أغسطس ١٩٩٠ .